



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

اوراق في السياسة النفطية

أ.د. نبيل جعفر المرسومي * : البرنامج الحكومي - تقييم البرنامج الخاص بوزارة النفط

يشكل القطاع النفطي، في السنوات الاربع القادمة كما كان عليه الحال في العقود السابقة، العصب الرئيس للاقتصاد العراقي. مما يستلزم ان يكون للحكومة القادمة سياسة نفطية وبرنامج نفطي متناسق وواضح المعالم والاهداف والوسائل تخدم المصلحة الوطنية. في ضوء هذا البرنامج يتم مراقبة الحكومة وتقييمها ومحاسبتها بشكل دوري ووفق مؤشرات كمية قابلة للقياس والمقارنة والتحقق وهو ما نجده غائبا في برنامج وزارة النفط العراقية المدرج ضمن البرنامج الحكومي .

1. بشكل عام كانت الاهداف الموضوعية من قبل وزارة النفط والمتعلقة باستثمار الغاز وتطوير الحقول النفطية لا تتناسب مع الامكانيات الفعلية لوزارة النفط وقدراتها الحقيقية في تنفيذ تلك الاهداف خلال المدة الزمنية التي يتضمنها البرنامج الحكومي .

2. عدم وجود مؤشرات كمية قابلة للقياس عن مدى التطور الممكن تحقيقه خلال الزمن الذي يستغرقه البرنامج اذ ان الاكتفاء بالنسب المئوية غير كافي لمعرفة الواقع الحالي ومدى التطور المتحقق خلال الزمن .

3. تم تحديد فترات زمنية لبعض المشاريع المدرجة من وزارة النفط تتعدى مدة البرنامج الحكومي في حين وجدنا ان تنفيذها يتم خلال مدة البرنامج الحكومي المحددة بأربع سنوات .

4. بعض الفقرات التي تضمنها البرنامج كانت غير مهمة وغير ضرورية وتدخل ضمن المهام التقليدية لأي وزارة نفط مثل الفقرة الرابعة الخاصة باستمرار المشاركة الفاعلة للعراق ضمن



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

اوراق في السياسة النفطية

منظمة اوبك . او تشكيل فريق استشاري هندسي من الوزارة مختص بتصاميم المشاريع الخاصة بتعظيم الجهد الوطني .

5. لم يتضمن البرنامج الخاص بوزارة النفط اي فقرة خاصة بمدى الزيادة الممكن تحقيقها في انتاج النفط العراقي الخام خلال مدة الاربع سنوات التي يتضمنها البرنامج الحكومي وهو من الاهداف التي ينبغي ان يتضمنها البرنامج .

6. لم يتضمن البرنامج اي فقرة تتعلق بالطاقة التكريرية للمصافي العراقية ومدى قدرة الوزارة على تحقيق زيادات مستدامة في حجم هذه الطاقة والمحافظة عليها وتحسين نوعية المنتجات النفطية التي تنتجها المصافي العراقية كما لم يوضح البرنامج المدى الزمني لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات النفطية والنسب التي سيحققها البرنامج في هذا الاتجاه .

7. يفتقد البرنامج الى تحديد الطاقة الانتاجية المستهدفة للغاز الطبيعي والفترة الزمنية اللازمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي وتخفيض الهدر والحرق الكبير للغاز الطبيعي في العراق من خلال اقامة المشاريع المتعلقة بمعالجة الغاز الطبيعي . ومن الضروري تحديد نسبة التخفيض في حرق الغاز المصاحب وبما يتناسب مع ضرورة الاسراع في تنفيذ التزامات العراق تحت مبادرة البنك الدولي المعروفة بتحقيق "صفر للحرق الروتيني للغاز بحدود 2030

8. تم ادخال بعض المشاريع في البرنامج الخاص بوزارة النفط من دون تحقيق سقف زمني لانجازها مثل مشروع استثمار غاز حقل عكاز في الفقرة الاولى .

9. تضمنت الفقرة الاولى اهداف لا يمكن تحقيقها خلال مدة الحكومة الحالية مما سيوسع الفجوة بين المستهدف والمنجز فمثلا لا يمكن باي حال من الاحوال تحقيق التنفيذ الكامل خلال مدة البرنامج لمشروع استثمار الغاز الطبيعي في حقول ارطاوي ومجنون واللحيس والصبية والظوبة وغرب القرنة 2/ .



اوراق في السياسة النفطية

10. تضمنت الفقرة الاولى تطوير حقول العمارة والصبة والناصرية وهي حقول نفطية ولكن لم توضح الوزارة الانتاج الحالي والرقم المستهدف لانتاج هذه الحقول بعد اربع سنوات ولم توضح الزيادة السنوية المستهدفة لتحقيق الهدف الرئيسي لهذه الحقول واكتفت الوزارة بالنسب المئوية للتطوير وهي غير كافية ولا تعد مؤشرا يعتد به في قياس مدى قدرة الوزارة في تحقيق المستهدف من انتاج هذه الحقول خلال مدى عمل الحكومة الحالية .

11. لم توضح وزارة النفط الرقم المستهدف لانتاج الحقول النفطية المشمولة بجولات التراخيص الاولى والثانية .

12. في الفقرة الاولى ذاتها تم ادراج استثمار حقل المنصورية خلال مدة 5 سنوات في حين ان المستهدف في عام 2019 كان صفرا ولم تدرج اي نسب للتنفيذ في السنوات 2020-2022 .

13. الفقرة التاسعة الخاصة ببناء مصافي ميسان و كركوك والفاو والناصرية غير واقعية وغير قابلة للتنفيذ في عام 2019 ولذلك فإن تحديد نسب انجاز لهذه المصافي والتي تصل الى 30% عام 2019 مع ان هذه المصافي هي مجرد فرص استثمارية عرضتها وزارة النفط منذ عدة سنوات ولم تلق عروضاً حقيقية لاستثمارها ولذلك يبدو غريباً ادراجها في البرنامج لانها غير قابلة للتنفيذ في الزمن المحدد له الذي يتضمنه البرنامج الحكومي .

14. بالنسبة للفقرة التاسعة الخاصة بمد منظومات الغاز الى الاحياء والمجمعات السكنية والمحدد انجازه بثمان سنوات تم تحديد المستهدف بالنسب المئوية والمحدد انجازه سنويا بالأرقام المطلقة والامر نفسه يسجل على الفقرة العاشرة الخاصة بتنفيذ السيارات التي تعمل على حرق الغاز وكان المفروض ان يحدد الرقم المستهدف النهائي والارقام المستهدفة السنوية بالأرقام المطلقة حتى يمكن قياس مدى النجاح او الفشل في تنفيذ هاتين الفقرتين .

15. فيما يتعلق بمشروع حقن ماء البحر الذي يحتاج الى 10 سنوات لتنفيذه لكن البرنامج الحكومي يذكر في الفقرة 2 من الملحق 1 بان المستهدف الكلي هو 100% وكان المفروض ان



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

اوراق في السياسة النفطية

يذكر فقط ما يمكن تنفيذه خلال مدة البرنامج المحددة بأربع سنوات ومع ان المشروع لم تتم احالته الى الاستثمار عند كتابة البرنامج الحكومي الا وزارة النفط تضع المستهدف السنوي للاعوام 2020-2022 بما يعادل 2.5 مليون برميل سنويا وهو امر لا يمكن تطبيقه خلال عمر الحكومة الحالية .

16. الخط العراقي – الاردني لنقل النفط الخام في الفقرة 3 من الملحق 1 المحدد انجازه بأربع سنوات لا يمكن تنفيذه بالكامل خلال عمر الحكومة الحالية لان المشروع في طور الاعداد والدراسات ولم تجري احالته للاستثمار بعد . وكان على وزارة النفط ان تحدد نسبة التنفيذ الممكنة لهذا المشروع خلال الزمن الذي يغطيه البرنامج الحكومي .

17. كان من المفروض ان يحظى احياء الخط العراقي- التركي بأهمية اكبر في البرنامج الحكومي لوزارة النفط نظرا لاهميته في تنويع منافذ تصدير النفط العراقي مع الاسراع بإعادته الى طاقته القصوى المحددة بنحو 1.600 مليون برميل يوميا في حين وجدنا في البرنامج ان الرقم المستهدف لهذا الخط يبلغ 500 الف برميل يوميا في عام 2022 في حين ان الرقم المستهدف للخط العراقي – الاردني هو مليون برميل يوميا على الرغم من انه مازال حبرا على ورق .

18. الفقرة 9 من الملحق 1 يتضمن تطوير صناعة البتروكيمياويات وهو ليس من مهام وزارة النفط وانما من مهام وزارة الصناعة .

19. كان من المفروض ان يتضمن البرنامج الحكومي الخاص بالنفط والغاز على هيكل السياسة النفطية والاطر الحاكمة؛ مكونات ومضامين ومؤشرات السياسة النفطية ؛ قانون النفط والغاز الاتحادي؛ العلاقة مع حكومة الاقليم؛ تراجع الشفافية في القطاع النفطي؛ مشكلات الفساد في القطاع النفطي وتهريب النفط؛ العلاقة العضوية بين السياسة النفطية والسياسة الاقتصادية والتنمية العامة للحكومة؛ تجنب استنساخ الماضي؛ دور الخبراء والمختصين.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

اوراق في السياسة النفطية

20. يجب ان يشمل برنامج وزارة النفط على نشاطات القطاعات الجزئية الاساسية الثلاثة التي يتضمنها القطاع النفطي: الاول يتضمن نشاطات الاستكشاف والتطوير والانتاج للنفط والغاز (Upstream):الثاني يتضمن نشاطات الخزانات والانابيب ومحطات الضخ ومنشآت التصدير (Midstream) والثالث يتضمن نشاطات التصفية وتصنيع الغاز (Downstream).

21. ان اهم ما يجب ان يتضمنه البرنامج الحكومي الخاص بوزارة النفط هو عدد من المتغيرات التي يمكن تحديدها بموجب مؤشرات كمية قابلة للقياس والتحقق منها لجميع أنشطة القطاعات النفطية المذكورة اعلاه اضافة الى المؤشرات الوصفية . وهذا من الناحية الفعلية يعني:

اولا تحديد مؤشرات الشروع عند بداية تنفيذ البرنامج الحكومي

ثانيا: مؤشرات الاهداف (مقدره على ثلاثة مستويات: الحد الادنى و الممكنة والطموحة) التي تلتزم الحكومة في تحقيقها ومحددة على اساس سنوي.

ثالثا: المتطلبات المالية والبشرية والمؤسسية والتشريعية الضرورية لتحقيق تلك الاهداف

رابعا: التحديات المحتملة مصنفة على اساس احتمالية بروز التحدي (عالي الاحتمال ومحمتم وغير محتمل) وفاعلية وتأثير التحدي (مؤثر جدا ومؤثر وغير مؤثر)؛ كل ذلك يتم على اساس سنوي.

(*) أستاذ علم الاقتصاد في جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح باعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 23 أيار / مايو 2019

<http://iraqieconomists.net/ar/>